

تراجع الأرباح يدفع أرامكو إلى طرح سندات دولية

البحث عن إيرادات لتمويل نفقات تنفيذ مشاريع تنهي ارتهان الاقتصاد بالنفط

دفعت تقلبات أسعار النفط أرامكو السعودية إلى طرح سندات دولية في خطوة تعكس البحث عن إيرادات إضافية لتمويل نفقات تنفيذ المشاريع الطموحة التي تندرج ضمن رؤية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتنفيذ مشاريع تنهي ارتهان الاقتصاد بالنفط.

الرياض - أعلنت شركة أرامكو النفطية السعودية الإثنين عن طرح سندات دولية للبيع عبر عدة مصارف، في وقت تبحث المملكة عن مصادر إيرادات إضافية لتمويل الإنفاق في ظل تراجع أسعار الخام واستمرار تدابير الإغلاق المرتبطة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

وجاءت الخطوة بعد أسبوعين من إعلان أرامكو عن تراجع أرباحها بـ 44.6 في المئة في الربع الثالث مقارنة بالفترة ذاتها من 2019، ما يراكم الضغوط على الحكومة الساعية إلى تنفيذ مشاريع طموحة بمليارات الدولارات لتنويع الاقتصاد المرتهن بالنفط.

وتركز «رؤية السعودية 2030» التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على تنويع مصادر التمويل وإنهاء الارتهان بالنفط عبر تنفيذ مشاريع طموحة وذات عوائد مستدامة.

وتعهدت الشركة قبل الاكتتاب بدفع أرباح بقيمة 75 مليار دولار عام 2020. ومنذ بدء إنتاجها النفطي في العام 1938 عندما تم اكتشاف الذهب الأسود بكميات تجارية من «بئر الخير»، حققت شركة النفط العملاقة ثروات هائلة للمملكة الصراوية.

لكن الشركة واجهت منذ إدراجها في السوق المحلية تحديات كبرى في الأسواق العالمية مع خسارة الخام نحو ثلثي قيمته. وحققت الشركة العملاقة أرباحاً صافية بقيمة 11.79 مليار دولار في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بأرباح بقيمة 21.3 مليار دولار في الربع ذاته من سنة 2019، لتصل بذلك أرباحها إلى 35.2 مليار دولار هذا العام في تراجع بنسبة 48.6 في المئة عن العام الماضي.

لكن الشركة واجهت منذ إدراجها في السوق المحلية العام الماضي تحديات كبرى في الأسواق العالمية مع خسارة الخام نحو ثلثي قيمته. وأظهرت نتائج أرامكو في الفترة من يوليو إلى سبتمبر الماضي تحسناً مقارنة بالربع الثاني عندما سجلت أرباحاً بقيمة 6.57 مليار دولار.

لكن هذه النتائج تؤكد رغم ذلك أن سوق النفط لا تزال بعيدة عن الانتعاش بشكل كامل في ظل استمرار عمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا المستجد حيث تشهد العديد من الدول موجات جديدة من الإصابات والوفيات.

وتساعد توزيعات الأرباح من أرامكو التي يُنظر إليها على أنها الممول الأكبر للمملكة، الحكومة السعودية على إدارة عجز ميزانيتها الأخذ في الاتساع. وتضررت المملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم، بشدة من الضربة المزدوجة جراء انخفاض الأسعار والتراجعات الحادة في الإنتاج. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في إيرادات الخام إلى عرقلة خطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الطموحة لتنويع الاقتصاد.

تتعرض أرامكو السعودية لضغوط متزايدة لخفض إنفاقها وجمع الأموال للمساعدة في حماية المملكة التي تواجه

عجزاً متضخماً في الميزانية مع تضرر اقتصادها من الوباء وانخفاض أسعار النفط، حيث خفضت الشركة النفقات الرأسمالية بما يقدر بنحو 25 مليار دولار إلى 30 مليار دولار هذا العام. ويرى خبراء أن الموجة الوبائية الثانية وضعت منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) تحت ضغوط فائض العروض والخفض معاً، ما عسر معادلة ضبط توازن السوق في ظل إغلاق الاقتصادات والمد العاكس من العراق وليبيا اللذين ضاعفا الصادرات في تحد جديد يربك جهود ترتيب فوضى النفط.

ولكن الأوساط الاقتصادية تستشير بالقصاح الجديد الذي مكن من انتعاش أسعار النفط الإثنين حيث ترتقب منظمة أوبك هذه التطورات التي ستحدد مستقبل السوق. وارتفعت أسعار النفط الإثنين، معوضة بعض خسائر الجلسة السابقة بعدما قالت شركة مودرن الأميركية إن لقاحها التجريبي فعال بنسبة 94.5 في المئة في الوقاية من كوفيد - 19.

وقالت أرامكو في بيان نشره موقع سوق «تداول» المحلية إن السندات ستكون بالدولار الأميركي، وتتراوح مدتها بين 3 إلى 50 سنة، من دون أن تحدد قيمتها الإجمالية التي يتوقع أن تكون بعدة ليارات.

واختارت مصارف «سيتي» و«غولدمان ساكس إنترناشونال» و«إتش.أس.بي.سي» و«جي.بي مورغان» و«مورغان ستانلي» و«الأهلي المالية» لطرح السندات، على أن يتم تقديم طلب لقبول السندات في القائمة الرسمية لهيئة السلوك المالي البريطانية وسوق الأوراق المالية بلندن.

وكانت أرامكو أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر الماضي بعد أكبر عملية طرح عام أولى في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.

وكانت أرامكو أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر الماضي بعد أكبر عملية طرح عام أولى في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.

وكانت أرامكو أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر الماضي بعد أكبر عملية طرح عام أولى في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.



جهود السيطرة على الوضع متواصلة

«البحر الأحمر» للتطوير السعودية توقع صفقة مرافق مع اتحاد بقيادة أكوا باور

سكاندر تشارتد وصندوق طريق الحرير الصيني. وصرح جون باجانو الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر للتطوير لروبرتز بأن الاستثمارات الرأسمالية للمشروع ستصل إلى مليارات من الدولارات عند إتمامه.

وتابع أن الشركة لم تستثمر من رأسمالها لكنها تلزم بشراء المرافق من الكونسورتيوم على مدى 25 عاماً مقبلاً. وتنفذ جميع مرافق المشروع، شاملة الطاقة المتجددة ومياه الشرب ومعالجة مياه الصرف ومعالجة المخلفات الصلبة وتبريد المناطق، بموجب عقد واحد للنفط والمطار الدولي والبنية التحتية.

وقالت شركة البحر الأحمر إن اتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى توليد 650 ميغاوات في الساعة من الطاقة المتجددة كليا لإمداد الموقع وشبكات مرافق أخرى، دون أي انبعاثات لثاني أكسيد الكربون.

وستولد الكهرباء من ألواح شمسية وتوربينات رياح لتلبية طلب مبدئي يقدر بنحو 210 ميغاوات، مع إمكانية التوسع لاحقاً لتشيا مع سير أعمال التطوير. وأوضحته الشركة في بيان أن الاتفاق يعني أن مشروع البحر الأحمر سيكون أول وجهة سياحية في المنطقة تعمل بالطاقة المتجددة فقط. وكونسورتيوم أكوا باور ممول من بنوك سعودية ودولية، من بينها

الرياض - قالت شركة البحر الأحمر للتطوير الإثنين، إنها منحت عقد بناء وتشغيل مرافق تعتمد على الطاقة المتجددة لمشروع البحر الأحمر المهم الخاص بإقامة منتجعات فاخرة في المملكة إلى اتحاد شركات تقوده أكوا باور.

المشروع الملوك للصندوق السيادي السعودي ويديمه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، يتكلف المليارات من الدولارات ويشمل إقامة منتجعات فاخرة على 22 جزيرة قبالة ساحل البحر الأحمر الذي تحفه الشعب المرجانية وستة مواقع برية تغطي مساحة 28 ألف كيلومتر مربع، أي ما يماثل مساحة بلجيكا.

العراق يشدد حملة إغلاق منافذ التهريب الحدودية

تسريع أتمتة الإجراءات الجمركية للقضاء على الفساد المالي والإداري

والكويت وسوريا والأردن وإيران وتركيا عبر 24 منفذاً حدودياً برياً وبحرياً. وقد استغلت إيران حالة الفوضى لتستفيد من المعابر الحدودية العراقية حيث يؤكد اقتصاديون أنها من يتحكم فيها من خلال أدواتها من ميليشيات وقوى واحزاب سياسية شيعية. وتظهر بيانات رسمية لوزارة المالية العراقية أن حجم الواردات السنوية من المعابر تبلغ أكثر من 9 مليارات دولار، لكنها لا تصل إلى خزينة الدولة.

وكانت قيادة العمليات المشتركة قد أعلنت وضع خطة متكاملة لمسك كافة المنافذ الحدودية البرية والبحرية لمحافظة البصرة بالتنسيق مع هيئة المنافذ الحدودية.

وقالت في بيان «لقد تم تكليف عمليات البصرة بالسيطرة التامة على منفذ الشلامجة مع إيران ومنفذ صفوان مع الكويت وتكليف القوة البحرية بالسيطرة التامة على المنافذ البحرية في ميناء أم قصر الشمالي والأوسط والجنوبي».

وتم تعزيز القيادات بقوات من احتياطي القائد العام للقوات المسلحة وتحويلها بجميع الصلاحيات لفرض الأمن وإنفاذ القانون في هذه المنافذ والتعامل المباشر مع أي مخالفة للقانون أو حالة تجاوز مهما كانت الجهات التي تقف وراءها وفرض هيبة الدولة وحماية المال العام.

وتظهر بيانات رسمية لوزارة المالية العراقية أن حجم الواردات السنوية من المعابر تبلغ أكثر من 9 مليارات دولار، لكنها لا تصل إلى خزينة الدولة. وكانت قيادة العمليات المشتركة قد أعلنت وضع خطة متكاملة لمسك كافة المنافذ الحدودية البرية والبحرية لمحافظة البصرة بالتنسيق مع هيئة المنافذ الحدودية.

وشدد الكاظمي خلال ترؤسه جلسة الحكومة بمحافظة البصرة الصيف الماضي على موقف السلطات القاطع بالسيطرة على المنافذ الحدودية والموانئ البحرية ومحاربة الفاسدين.

وقال إن «الموانئ والمنافذ الحدودية يجب أن تكون تحت سلطة القانون وليس بيد الفاسدين»، كاشفاً عن خطة لإصلاح النظام المالي والإداري «للتحرر من عبودية النفط». وأكد الكاظمي أن الاعتماد على النفط تجربة فاشلة، وأن سبب قلة الأموال في الوقت الحالي هو سوء الإدارة والاعتماد المطلق على عائدات الطاقة.

وخصص الكاظمي فريقين من قوات النخبة العراقية للسيطرة على منفذي مندلي والمندرية بين ديالى وإيران. ويدخل عبر هذين المنفذين معظم السلاح الإيراني المخصص لدعم الميليشيات، فضلاً عن مختلف المعدات العسكرية غير المرخصة.

وتستخدم الميليشيات الشيعية العراقية هذين الممرين لتهريب الدولار الأميركي إلى إيران بعد جمعه من المصارف والأسواق يومياً. ويعاني العراق العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من وضع اقتصادي صعب منذ الاحتلال الأميركي في عام 2003 وما أعقبه من فوضى أمنية دمرت أسس الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط.

ويقول محللون إن المعابر الحدودية والموانئ التجارية تعتبر أحد أكبر المجالات التي نخرتها أفة الفساد منذ العام 2007 أي بعد إعدام الرئيس الراحل صدام حسين. ولكن يبدو أن مصطفى الكاظمي، رأياً آخر بشأن طريقة مكافحة ظاهرتي الفساد والتهريب اللتين تعادان من بين الأسباب التي جعلت العراق يدخل في دوامة من الأزمات المالية المزمئة. ويقدر حجم ما تفقده الدولة من الأموال، التي تنهب إلى الميليشيات المرتبطة بإيران، بنحو ثمانية مليارات دولار سنوياً، غير أن البعض يعتقد أنها أكثر بكثير من ذلك.

وفوجئ العراقيون حينها بسلسلة إعلانات أمنية، أولها وضع القيادة العسكرية يدها مباشرة على معبرين حدوديين حيوين مع إيران، بالتزامن مع عمليات مدمرة لأوكار ومواقع مشبوهة في ديالى، ثم وصول الكاظمي إلى مقر القيادة العسكرية في المحافظة. وتعد منافذ إيران على ديالى، أبرز خطوط دعم وتموين الميليشيات العراقية بالسلاح والمعدات اللوجستية، كما أنها تعد الممر الرئيس لتهريب العملة الصعبة من العراق إلى الأراضي الإيرانية.



كبح التهريب بقوة القانون

شدد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في حملته لمكافحة التهريب بإعلان إغلاق معابر حدودية غير رسمية في خطوة لتطويق المهربين وإيقاف الإضرار بالاقتصاد المحلي حيث يراهن العراق على إحكام السيطرة على هذه المنافذ لتعظيم الإيرادات الحكومية وتعزيز الموارد البشرية.

فتح جبهة مواجهة لنفوذ المهربين والميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون، خصوصاً محافظة ديالى بالقرب من الحدود الإيرانية، مستهدفاً ممرات تهريب الأسلحة والعملة هناك.

وكانت أرامكو أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر الماضي بعد أكبر عملية طرح عام أولى في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.

وكانت أرامكو أدرجت في البورصة السعودية في ديسمبر الماضي بعد أكبر عملية طرح عام أولى في العالم وصلت قيمته إلى 29.4 مليار دولار مقابل بيع 1.7 في المئة من أسهمها.



عمر عدنان الوائلي
سنحكم السيطرة
لتعظيم الإيرادات
وتعزيز الموارد البشرية